AGUI
Afro-Asian General Union Investors

الاتحاد العام للمستثمرين الأفرو-آسيوي
Afro-Asian Peoples' Solidarity Organization

ورقة عمل بحثية حول:

آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية

الدلالات الاستثمارية والسياسية

من ١٩٥٢ حتى منتصف ٢٠٢٥

أعدتها للنشر: ضحى هلال

باحث ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

خريج البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب والقيادة

الملخص:

تشهد العلاقات الاقتصادية بين مصر والهند تحولاً جذرياً، يتجاوز إطار الشراكة التجارية التقليدية إلى نموذج تعاون استراتيجي متعدد الأبعاد. يُعزى هذا التطور إلى زخم سياسي رفيع المستوى، يرافقه إطلاق مشاريع استثمارية كبرى تهدف إلى استغلال الميزات التنافسية لدى البلدين. وعلى الرغم من بعض التحديات المتمثلة في تباين الأرقام التجارية وتأثيرات الصراعات الجيوسياسية، فإن التوجه العام يشير إلى مسار واعد نحو تعميق الشراكة.

تظهر الأرقام الاقتصادية لعام ٢٠٢٤ تباينات ملحوظة، حيث تراوح حجم التبادل التجاري بين ٣,٧٧ مليار دولار وفقاً للبيانات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، و٤,٢ مليار دولار بحسب تقديرات شعبة المستوردين. في المقابل، تضع الأهداف المعلنة من قبل مسؤولين كبار أرقاماً أكثر طموحاً، حيث يتوقع مجلس الأعمال المصري الهندي أن يصل التبادل إلى ٤,٦ مليار دولار بنهاية العام ، مع رؤية أبعد تصل إلى ١٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥ .أما على صعيد الاستثمارات، فقد تجاوز حجم الاستثمارات الهندية القائمة ٣,٧ مليار دولار ، وتستهدف مصر جذب ملياري دولار إضافية بحلول نهاية عام ٢٠٢٦ . وتتركز هذه الاستثمارات في قطاعات حيوية مثل الطاقة المتجددة، الصناعات الدوائية، والبتروكيماويات، مع وجود مشاريع عملاقة قيد الدراسة بقيمة قد تصل إلى ٨ مليارات دولار في قطاع الهيدروجين الأخضر.

كما تكشف البيانات الأخيرة أن الهند باتت من بين أهم خمسة شركاء تجاريين لمصر، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري الثنائي عشرة مليارات دولار سنويًا منذ عام ٢٠٢٢، مدفوعاً بزيادة صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال والأسمدة والقطن، في مقابل واردات واسعة من المنتجات البترولية المكررة والسيارات والمستحضرات الصيدلانية. كذلك تجاوزت الاستثمارات الهندية في مصر أربعة مليارات دولار، موزعة على قطاعات حيوية مثل الكيماويات،

والسلع الاستهلاكية، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، مع تزايد اهتمام الشركات الهندية بمشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

يواجه هذا الأفق الواعد تحديات هيكلية، أبرزها عدم التوازن في الميزان التجاري الذي يميل بقوة لصالح الهند، بالإضافة إلى العقبات الإجرائية والبيروقراطية التي تؤثر على بيئة الاستثمار .ومع ذلك، فإن الموقع الاستراتيجي لمصر كبوابة لأفريقيا وأوروبا، وتكامل قدراتها مع الخبرات الهندية في مجالات التكنولوجيا والابتكار، يمثلان فرصاً هائلة لتحقيق نمو مستدام. ويتطلب استغلال هذه الفرص تسريع الإصلاحات الإدارية، وتنويع الصادرات المصرية، وتحديد أولويات التعاون في القطاعات الناشئة.

المقدمة:

تمثل العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية نموذجاً فريداً للتعاون بين دولتين تنتميان إلى الجنوب العالمي، وتتشاطران تاريخاً عريقاً من النضال ضد الاستعمار والسعي نحو التنمية الاقتصادية المستقلة، وتطور هذه الروابط إلى شراكة اقتصادية معاصرة مدفوعة بالمصالح الاستراتيجية والمنافع المتبادلة. فمنذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، الذي جمع بين الزعيمين جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو ودورهما المحوري في تأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١، كانت القاهرة ونيودلهي في طليعة دول الجنوب التي تسعى إلى بناء نظام دولي أكثر عدالة بعيداً عن ثنائية الحرب الباردة.

ومع التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي منذ سبعينيات القرن الماضي، وما تبعها من تغير في توجهات السياسة الخارجية لكل من مصر والهند، تراجعت حرارة العلاقة السياسية، سيما مع ميل الهند نحو الاتحاد السوفيتي وارتباط مصر بالولايات المتحدة. لكن العقدين الأخيرين شهدا عودة متصاعدة في العلاقات، بفعل التحرر الاقتصادي في البلدين، وتزايد انخراط الشركات الهندية في السوق المصرية، فضلاً عن الاهتمام المصري المتجدد بتنويع شركائه الاستراتيجيين.

وقد تكلل هذا المسار منذ عام ٢٠١٤ بزيارات متبادلة رفيعة المستوى، وإطلاق مشروعات اقتصادية كبرى، وتوسيع مجالات التعاون في الطاقة واللوجستيات والصناعة والتكنولوجيا. حيث تم الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى "الشراكة

الاستراتيجية" بموجب إعلان مشترك وقعه قادة البلدين في يونيو ٢٠٢٣، هذا القرار جاء بعد زيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الهند في يناير ٢٠٢٣، وزيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى مصر في يونيو ٢٠٢٣، حيث تم منحه وسام النيل، وهو أعلى وسام مدني مصري .كما أن انضمام مصر إلى تجمع "بريكس" الذي تُعد الهند من أبرز مؤسسيه، يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي والتنسيق في المحافل الدولية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة والتغييرات الجيوسياسية المتسارعة، تبرز أهمية دراسة وتحليل مسار هذه العلاقات وآفاقها المستقبلية، خاصة في ضوء المشاريع الاستثمارية الكبرى التي شهدتها السنوات الأخيرة والدلالات السياسية العميقة التي تحملها هذه الشراكة الاستراتيجية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الأكاديمية للعلاقات الاقتصادية المصرية الهندية أهمية خاصة في الوقت الحالي نظراً لعدة عوامل محورية. أولاً، موقع مصر الجيوستراتيجي كجسر يربط بين قارتي أفريقيا وآسيا، وكونها معبراً حيوياً للتجارة العالمية عبر قناة السويس، مما يجعلها شريكاً مثالياً للهند في توسيع نفوذها الاقتصادي نحو القارة الأفريقية والأسواق الأوروبية. ثانياً، التحول الاقتصادي الذي تشهده الهند كقوة اقتصادية صاعدة على المستوى العالمي، وحاجتها إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية والاستثمارية خارج نطاقها الإقليمي التقليدي. ثالثاً، السياسات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها مصر منذ عام ٢٠١٤، والتي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية وتنويع الاقتصاد، مما خلق فرصاً استثمارية هائلة للشركات الهندية.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي متعدد الأبعاد يجمع بين التحليل التاريخي والاقتصادي والسياسي، مستنداً إلى نظريات الاقتصاد السياسي الدولي ونظرية

الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية. كما تستفيد الدراسة من المنهج المؤسسي الجديد في تحليل الشراكات الاقتصادية الثنائية، والذي يؤكد على دور المؤسسات والأطر التنظيمية في تشكيل أنماط التجارة والاستثمار بين الدول، بما يشكل مقاربة تكاملية تجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والفكرية والجيوسياسية.

من الناحية المنهجية، تعتمد الدراسة على تحليل البيانات الكمية المتعلقة بحجم التجارة الثنائية والاستثمارات المباشرة، إلى جانب التحليل النوعي للاتفاقيات الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية المشتركة. كما تستخدم الدراسة أسلوب المقارنة التاريخية لرصد تطور العلاقات الاقتصادية عبر فترات زمنية مختلفة، مع التركيز بشكل خاص على الفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٢٥، وهي الفترة التي شهدت تحولات جذرية في طبيعة وحجم التعاون الاقتصادي بين البلدين.

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات الاقتصادية المصرية الهندية (١٩٥٢- ١٩٩٢)

١. عهد التأسيس: العلاقات في ظل حركة عدم الانحياز (١٩٥٢- ١٩٧٠)

شهدت بدايات العلاقات الاقتصادية الرسمية بين مصر والهند في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تطوراً ملحوظاً، حيث التقت رؤى القيادتين المصرية والهندية حول ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل بعيداً عن التبعية للقوى الاستعمارية السابقة. لعب الرئيس جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو دوراً محورياً في وضع الأسس الأولى للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وذلك في إطار فلسفة عدم الانحياز والتضامن بين دول الجنوب.

خلال هذه الفترة المبكرة، تركزت العلاقات الاقتصادية بشكل أساسي على تبادل الخبرات التقنية والتعاون في مجال التصنيع، خاصة في القطاعات الثقيلة مثل

الصلب والحديد. كما شهدت هذه الحقبة توقيع عدة اتفاقيات للتعاون التقني، منها اتفاقية التعاون الفني عام ١٩٥٤، والتي نصت على تبادل الخبراء والتقنيين بين البلدين في مختلف المجالات الصناعية والزراعية. وقد ساهمت الخبرة الهندية

في مجال صناعة الأقمشة والمنسوجات في تطوير هذا القطاع في مصر، بينما استفادت الهند من الخبرة المصرية في مجال الهندسة المدنية وبناء السدود.

أما على صعيد التجارة الثنائية، فقد كانت محدودة نسبياً خلال هذه الفترة، حيث لم تتجاوز قيمتها عدة ملايين من الدولارات سنوياً، فقد كانت مصر والهند تتبنيان نماذج اقتصادية تميل إلى الانغلاق والاشتراكية، الأمر الذي حد من القدرة على تنمية روابط تجارية أو استثمارية واسعة. ومع ذلك، شهدت هذه المرحلة بدايات لتبادل السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية، بما رسخ إطاراً مؤسساتياً للتعاون، دون أن يرقى إلى شراكة اقتصادية متكاملة. حيث تركز التبادل التجاري بشكل رئيسي على تصدير مصر للقطن طويل التيلة إلى الهند، مقابل استيراد الشاي والتوابل والمنسوجات القطنية الهندية. إلا أن الأهمية الحقيقية لهذه الفترة تكمن في إرساء الأسس المؤسسية للتعاون الاقتصادي، من خلال تأسيس اللجان الاقتصادية المشتركة وبناء شبكة من العلاقات التجارية والاستثمارية التي ستشكل قاعدة للتوسع المستقبلي.

٢. مرحلة التوسع المحدود (١٩٧٠- ١٩٩٠)

شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات تطوراً تدريجياً في العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية، وإن كان هذا التطور محدوداً نسبياً مقارنة بالإمكانيات الكامنة للبلدين. خلال هذه المرحلة، تأثرت العلاقات الثنائية بالتغيرات السياسية في كلا البلدين، وأدت تحولات التحالفات الدولية إلى إضعاف الروابط، حيث تبنت مصر في عهد الرئيس أنور السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الغرب وتوثيق علاقتها مع الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، بينما واصلت

الهند سياساتها الاشتراكية تحت قيادة أنديرا غاندي والتقرب مع الاتحاد السوفيتي كحليف استراتيجي رئيسي.

رغم هذه التحديات، شهدت التجارة الثنائية نمواً متواضعاً، حيث ارتفعت من حوالي ٥٠ مليون دولار في أوائل السبعينيات إلى ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار

بحلول نهاية الثمانينيات. وتنوعت السلع المتبادلة لتشمل المواد الخام والمنتجات الصناعية البسيطة، حيث صدرت مصر الفوسفات والأسمدة ومنتجات البتروكيماويات إلى الهند، بينما استوردت المعدات الصناعية والآلات والمنسوجات القطنية المطورة.

كما شهدت هذه الفترة بدايات الاستثمار المباشر المتبادل، وإن كان على نطاق محدود. فقد أسست بعض الشركات الهندية فروعاً لها في مصر، خاصة في مجال المنسوجات والصناعات الغذائية، بينما بدأت بعض الشركات المصرية في استكشاف الأسواق الهندية. إلا أن هذه الاستثمارات ظلت متواضعة الحجم ولم تحقق الأثر المرجو في تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ثانياً: عصر التحول: العلاقات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩٠- ٢٠١٠)

١. التحرير الاقتصادي وأثره على العلاقات الثنائية (١٩٩٠- ٢٠٠٠)

مع انتهاء الحرب الباردة وبداية عقد التسعينيات، شهدت كل من مصر والهند تحولات جذرية في سياساتهما الاقتصادية، مما أدى إلى تغيير نوعي في طبيعة العلاقات الاقتصادية الثنائية. في الهند، تبنت الحكومة برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي والتحرير التدريجي للاقتصاد بدءاً من عام ١٩٩١، مما أدى إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية. وفي مصر، تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مما ساهم في تحرير التجارة الخارجية وتحسين مناخ الاستثمار.

هذه التطورات خلقت فرصاً جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث شهدت التجارة الثنائية نمواً ملحوظاً خلال فترة التسعينيات. وقد ساهمت اتفاقية التجارة التفضيلية التي وقعها البلدان عام ١٩٩٧ في إزالة العديد من الحواجز التجارية وتسهيل انسياب السلع والخدمات. كما شهدت هذه الفترة تنويعاً في هيكل التجارة الثنائية، حيث أصبحت تشمل منتجات تكنولوجية أكثر تطوراً مثل المعدات الإلكترونية والبرمجيات.

على صعيد الاستثمارات، بدأت الشركات الهندية في إظهار اهتمام متزايد بالسوق المصرية، خاصة في القطاعات التي تتمتع فيها الهند بميزة تنافسية مثل تكنولوجيا المعلومات والأدوية والصناعات الكيماوية. وقد ساعد في ذلك التشابه في هياكل الاقتصاد والحاجات التنموية بين البلدين، مما جعل الشركات الهندية قادرة على تقديم حلول تقنية وإدارية مناسبة للسوق المصرية.

٢. مرحلة النمو المتسارع (٢٠٠٠- ٢٠١٠)

شهد العقد الأول من الألفية الجديدة تسارعاً كبيراً في وتيرة النمو الاقتصادي في كل من مصر والهند، مما انعكس إيجابياً على العلاقات الاقتصادية الثنائية. في الهند، حققت معدلات نمو سنوية تجاوزت ٨٪ في المتوسط، مدفوعة بنمو قطاع الخدمات وتطور الصناعات التكنولوجية، مما جعلها واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. وفي مصر، شهدت السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ معدلات نمو قوية تراوحت بين ٥٪ و٧٪ سنوياً، مدعومة بإصلاحات اقتصادية شاملة وتحسن في مناخ الاستثمار.

خلال هذه الفترة، شهدت التجارة الثنائية بين البلدين نمواً مضطرداً، حيث ارتفعت من حوالي ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا النمو الملحوظ، منها تحسن البنية التحتية للتجارة في كلا البلدين، وزيادة الوعي لدى رجال الأعمال بالفرص المتاحة في

السوق الأخرى، والدعم الحكومي للتجارة الثنائية من خلال المعارض التجارية والبعثات التجارية المتبادلة.

كما شهدت هذه المرحلة دخول أول الاستثمارات الهندية الكبرى إلى السوق المصرية، وأبرزها استثمار شركة TCI Sanmar الهندية في مجال الصناعات الكيماوية، والتي بدأت عملياتها في مصر عام ٢٠٠٧ بهدف خدمة السوق المحلية والتصدير إلى الأسواق الإقليمية. هذا الاستثمار، الذي بلغت قيمته الأولية حوالي ٥٠٠ مليون دولار، مثل نقطة تحول مهمة في العلاقات الاستثمارية بين البلدين، وفتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات الهندية في مختلف القطاعات مثل Dabur في السلع الاستهلاكية، و Mahindraفي السيارات، و Kirloskar في المضخات، فضلًا عن توسع شركات الأدوية الهندية.

ثالثاً: العقد التأسيسي للشراكة الاستراتيجية: العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية (٢٠١٠- ٢٠٢٠)

١. التحديات والفرص في أعقاب ثورات الربيع العربي (٢٠١٠- ٢٠١٤)

شكلت فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر تحدياً كبيراً للعلاقات الاقتصادية المصرية الهندية، حيث أدت الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الأمني إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي والاستثماري. خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، شهدت التجارة الثنائية تقلبات شديدة، وتراجعت الاستثمارات الجديدة بشكل كبير نتيجة لارتفاع درجة المخاطر السياسية والاقتصادية في مصر.

رغم هذه التحديات، أظهرت الشركات الهندية العاملة في مصر مرونة كبيرة ومقاومة للأزمات، حيث واصلت معظمها عملياتها دون انقطاع كبير. كما لعبت الحكومة الهندية دوراً مهماً في دعم مصر خلال هذه الفترة الصعبة، من خلال تقديم خطوط ائتمانية وإبقاء قنوات التجارة مفتوحة رغم التحديات اللوجستية.

إن الدرس المهم من هذه الفترة هو أن العلاقات الاقتصادية الثنائية أثبتت قدرة على الصمود في وجه الأزمات، مما يعكس عمق الروابط الاقتصادية التي تم بناؤها عبر العقود السابقة. كما أن استمرار الشركات الهندية في العمل في مصر خلال هذه الفترة الصعبة ساهم في بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

٢. عصر التوسع الاستثماري الكبير (٢٠١٤- ٢٠٢٠)

منذ انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي ٢٠١٤، شهدت مصر مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مما خلق بيئة مثالية لتوسع الاستثمارات الهندية. خلال هذه الفترة، تبنت الحكومة المصرية استراتيجية طموحة للتنمية الاقتصادية تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية، مما جعل مصر وجهة جاذبة للشركات الهندية الساعية للتوسع في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

خلال هذه المرحلة، شهدت الاستثمارات الهندية في مصر نمواً هائلاً، حيث قامت شركة TCI Sanmar بتوسيع استثماراتها بشكل كبير لتصل إلى ١,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، مما جعلها أكبر استثمار هندي منفرد في مصر وواحدة من أكبر الاستثمارات الأجنبية في البلاد. كما دخلت شركات هندية جديدة إلى السوق المصرية، مثل مجموعة El Sewedy المصرية الهندية في مجال التكنولوجيا الكهربائية، وشركة KAPCI Coatings في مجال الدهانات الصناعية.

على صعيد التجارة الثنائية، شهدت هذه الفترة نمواً مطرداً، حيث تضاعفت قيمة التجارة من حوالي ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ما يقارب ٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا النمو، منها تنويع هيكل التجارة ليشمل منتجات عالية التقنية، وتحسن شبكات النقل والخدمات اللوجستية، والدعم

الحكومي المتزايد للتجارة الثنائية من خلال الاتفاقيات التجارية والتسهيلات الجمركية.

رابعاً: المرحلة الذهبية للتعاون الاقتصادي: التطورات الحديثة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)

١. التحليل الكمي للتجارة الثنائية خلال العقد الأخير (٢٠١٥- ٢٠٢٥)

تُظهر البيانات الإحصائية الحديثة للتجارة الثنائية بين مصر والهند نمواً متسارعاً وتطوراً نوعياً في هيكل التبادل التجاري خلال السنوات الخمس الأخيرة. فبعد أن بلغ حجم التجارة الثنائية ٤,٥٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨-٢٠١٩، شهدت العلاقات التجارية نمواً استثنائياً، حيث وصل حجم التجارة الثنائية إلى أعلى مستوى تاريخي بقيمة ٧,٢٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، مما يمثل زيادة بنسبة ٧٥٪ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١.

شهد حجم التبادل التجاري بين مصر والهند في عام ٢٠٢٤ مساراً متقلباً، فوفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، تراجعت قيمة التبادل التجاري بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣,٧٧٦ مليار دولار، مقارنة بـ ٤,٣٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. هذا التراجع يعكس تأثير التضخم العالمي وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، بالإضافة إلى التحديات النقدية التي واجهتها مصر خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد مكونات الميزان التجاري، كشفت البيانات الرسمية عن انخفاض الصادرات المصرية إلى الهند بشكل حاد بنسبة ٥٥,٣٪ في عام ٢٠٢٤، لتسجل ٥١٧,٤٤ مليون دولار فقط، حيث تركزت الصادرات المصرية بشكل كبير على سلع أولية مثل الوقود والزيوت المعدنية ، والملح والكبريت والأحجار ، والقطن. وقد يكون التراجع مرتبطاً بتذبذب أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية. في المقابل، ارتفعت الواردات المصرية من الهند بشكل طفيف بنسبة ٢,٣٪ لتصل إلى ٣,٢٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٤. وتشمل الواردات سلعاً حيوية مثل

اللحوم بقيمة ٦٤٤,٢ مليون دولار ، والحديد والصلب ، والمواد الكيميائية ، مما يبرز اعتماد مصر على الهند في سد احتياجات أساسية للصناعة والأمن الغذائي. هذه الأرقام تُظهر وجود عجز تجاري لصالح الهند، وهو أمر طبيعي نظراً لطبيعة الصناعات في الهند وطبيعة الاقتصادي المصري الذي يعتمد بشكل أكبر على المواد الخام والمنتجات الأساسية.

وفيما يتعلق بتوقعات المستقبل، فقد تم الإعلان عن أهداف طموحة تختلف من مصدر لآخر. فقد صرح المستشار التجاري الهندي في أكتوبر الماضي بأن بلاده تتطلع لزيادة حجم التجارة إلى ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٥. وفي الوقت ذاته، أشار رئيس مجلس الأعمال المصري الهندي إلى أن المستهدف زيادة التبادل إلى ٤,٦ مليار دولار بنهاية العام ، فيما أعلنت القائمة بأعمال السفير الهندي أن حجم التبادل التجاري سيصل إلى ٥ مليارات دولار بنهاية عام ٢٠٢٥. تحليل هيكل التجارة يكشف عن تطور نوعي مهم، حيث لم تعد التجارة الثنائية محصورة في المواد الخام والمنتجات البسيطة، بل تشمل منتجات عالية التقنية ومعدات صناعية متطورة. من جانب الصادرات المصرية إلى الهند، تتصدر المنتجات البتروكيماوية والأسمدة والفوسفات والمواد الخام الصناعية، بينما تشمل الواردات من الهند المعدات الصناعية والإلكترونية والأدوية والمنسوجات المتطورة والمنتجات الكيماوية.

٢. الاستثمارات الهندية المباشرة في مصر: محركات النمو ومستقبل القطاعات

تمثل الاستثمارات الهندية في مصر قصة نجاح حقيقية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر تدفق الاستثمارات المباشرة من الهند إلى مصر المحرك الأبرز لنمو العلاقات الاقتصادية في الفترة الحالية. ويبلغ حجم الاستثمارات الهندية القائمة في مصر ما يزيد عن ٣,٧ مليار دولار، بمشاركة أكثر من ٥٥ شركة هندية كبرى تعمل في قطاعات متنوعة .وتطمح مصر إلى جذب استثمارات هندية جديدة بقيمة مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ ، وأكثر من ملياري

دولار خلال عام ونصف (حتى نهاية ٢٠٢٦). هذه الأرقام تعكس عمق الالتزام الهندي بالسوق المصرية والثقة في إمكاناتها الاستثمارية طويلة المدى.

كما تتركز الاستثمارات المرتقبة في قطاعات استراتيجية تتوافق مع الأولويات التنموية لمصر، ويبرز قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر كأحد أهم هذه القطاعات، حيث أعلنت شركات هندية عن خطط لاستثمار ما يصل إلى ١٢

مليار دولار في هذا المجال .ومن أبرز هذه المشروعات مشروع شركة "ReNew Power"الهندية لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات تبلغ ٨ مليارات دولار .يُنفذ المشروع على مراحل، حيث تبلغ قيمة المرحلة الأولى ٧١٠ ملايين دولار وتغطي مساحة ٦٠٠ ألف متر مربع، ويهدف إلى إنتاج ٢٠ ألف طن من الهيدروجين الأخضر و١٠٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء بحلول عام ٢٠٢٥ . أما الهدف النهائي للمشروع فهو إنتاج ٢٢٠ ألف طن من الهيدروجين الأخضر و١,١ مليون طن من الأمونيا الخضراء.

كذلك يكتسب قطاع الصناعات الدوائية أهمية متزايدة، حيث تدرس مجموعة "BDR"الهندية إنشاء مصنع متخصص لإنتاج الأدوية الحيوية وأدوية الأورام في مصر .يهدف هذا المشروع إلى تقليل فاتورة استيراد الأدوية عالية التكلفة، ودعم الأمن الدوائي المصري، وتقليل الضغط على العملات الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك فرص استثمارية كبيرة في قطاعات أخرى مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات والمنسوجات، حيث يسعى المستثمرون الهنود للاستفادة من توفر المواد الخام ومصادر الطاقة في مصر .كما يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالاً واعداً للتعاون، خاصة مع اهتمام شركات هندية مثل "تاتا" بالاستثمار في مصر، مما يعزز من الشراكة التي توفر بالفعل فرص عمل للشباب المصري .وهناك أيضًا شركات أخرى تخطط لضخ

استثمارات تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار في قطاعات مثل الأجهزة الكهربائية والأغذية خلال العامين الحالي والمقبل.

وفيما يخص الاستثمارات المصرية في الهند، فإنها تمثل بعداً حيوياً في الشراكة، فعلى الرغم من أن حجمها أقل، إلا أن وجود شركات مصرية مثل "كابسي" للطلاء و"السويدي إليكتريك" للعدادات في السوق الهندية يعكس قدرة الشركات المصرية على اختراق الأسواق الآسيوية الكبرى. هذه الاستثمارات المتبادلة

تظهر أن الشراكة ليست أحادية الاتجاه، بل هي جسر للوصول إلى أسواق إقليمية أوسع، بما يخدم الرؤية الاستراتيجية لكلا البلدين في التوسع العالمي.

٣. الأطر الدبلوماسية والمؤسسية للتطورات الاستثمارية الحديثة (٢٠٢٣-٢٠٢٥)

لا تقتصر العلاقات المصرية الهندية على الأبعاد الاقتصادية، بل تستند إلى أطر مؤسسية ودبلوماسية متينة تمثل حجر الأساس لأي تعاون مستقبلي. وقد كان الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية" في يونيو ٢٠٢٣ بمثابة قرار سياسي محوري، حيث بعث هذا القرار برسالة قوية للقطاع الخاص في كلا البلدين مفادها أن هناك إرادة سياسية عليا لتعميق التعاون، مما يوفر بيئة من الثقة والاستقرار طويلة الأجل للمشاريع الكبرى.

ولم يأت هذا الارتقاء في العلاقات من فراغ، بل كان تتويجاً لسلسلة من الزيارات رفيعة المستوى، أبرزها زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الهند في يناير ٢٠٢٣، والتي تبعتها زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى مصر في يونيو ٢٠٢٣. وقد كان منح الرئيس السيسي وسام النيل، أعلى وسام مدني مصري، لرئيس الوزراء الهندي، إشارة رمزية ذات دلالة عميقة على تقدير مصر لعمق العلاقة .هذه الزيارات لم تكن مجرد بروتوكول، بل أسفرت عن تفعيل آليات تعاون مشتركة في مختلف المجالات، منها اجتماعات اللجنة المشتركة ومجموعات العمل في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والطاقة المتجددة

والزراعة .كما تم عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المشتركة حول تربية الحيوانات والألبان ومصايد الأسماك في أكتوبر ٢٠٢٢، ومجموعة العمل المشتركة حول الطاقة الجديدة والمتجددة في مارس ٢٠٢٥.

كذلك تتحرك القاهرة ونيودلهي، ضمن منطق تعددية الانحياز (multi-alignment) بدلاً من الاصطفاف الصارم. فالهند، المنخرطة في شراكات مع الغرب كالـ QUAD ومع تشكيلات غير غربية كـ BRICS، تجد في مصر شريكاً عربياً–إفريقياً يسهل لها لعب دور "الجسر" بين أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. وفي المقابل، ترى مصر في الهند قوة آسيوية صاعدة يمكن عبرها تنويع الارتباطات الاقتصادية والتمويلية والتكنولوجية خارج ثنائية الغرب/الصين. وتتغذى هذه الرؤية من توسّع منصات الجنوب العالمي وعلى رأسها توسعة البريكس التي دخلتها مصر رسمياً في ١ يناير ٢٠٢٤؛ ما يفتح قنوات تمويل (بنك التنمية التابع للبريكس) وتبادلات تجارية بعملات محلية وخيارات أوسع لإدارة الصدمات، وهذا يتيح لمصر والهند التنسيق فيما بينهما في قضايا عالمية ذات اهتمام مشترك، مثل الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وتغير المناخ، مما يعزز من مكانتهما كقوى فاعلة على الساحة الدولية .وتؤكد هذه الآليات المؤسسية على وجود إطار عمل مستمر يضمن استدامة الحوار والتعاون، بعيداً عن تقلبات السياسات الفردية. وعليه، يصبح الاقتصاد مدخلاً لإعادة تموضع سياسي يقلل قيود الاعتماد الأحادي على مؤسسات الغرب المالية.

ومن هنا، شهد عام ٢٠٢٣ نقلة نوعية في مستوى التعاون الاستثماري بين مصر والهند، حيث أعلن صندوق التنمية الهندي (SIDF) عن استثمارات جديدة بقيمة ٢,٥ مليار دولار في مصر، تتوزع على عدة مشاريع استراتيجية في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتكنولوجيا المالية. هذا الإعلان جاء خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريند مودي لمصر في يونيو ٢٠٢٣، والتي شهدت توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية مهمة.

من أبرز المشاريع الجديدة، مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر بقيمة ٨ مليارات دولار، والذي يُعتبر جزءاً من الرؤية المشتركة لتحقيق الحياد الكربوني. كما تشمل الاستثمارات الجديدة مشاريع في مجال الطاقة الشمسية بقيمة ٣ مليارات دولار، ومشاريع للبنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا المالية بقيمة تزيد عن مليار دولار.

هذه التطورات الحديثة تعكس تحولاً استراتيجياً في طبيعة الاستثمار الهندي في مصر، من التركيز على الصناعات التقليدية إلى الاستثمار في القطاعات المستقبلية عالية التقنية. كما تُظهر هذه الاستثمارات الثقة الهندية المتزايدة في الاقتصاد المصري وإمكاناته التنموية المستقبلية.

خامساً: التحليل القطاعي للتعاون الاقتصادي

١. قطاع الطاقة والتكنولوجيا النظيفة

يُعتبر قطاع الطاقة من أهم مجالات التعاون الاقتصادي المصري الهندي المستقبلي، حيث تتمتع الهند بخبرة متقدمة في تكنولوجيا الطاقة المتجددة وقد نجحت في تطوير واحدة من أكبر برامج الطاقة الشمسية في العالم. مصر من جهتها تمتلك موارد طبيعية هائلة للطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يجعل التعاون في هذا المجال أمراً حتمياً ومثمراً لكلا الطرفين.

تشمل المشاريع المخطط لها في هذا القطاع إنشاء محطات للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ ١٠ جيجاواط بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما سيساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف مصر للطاقة المتجددة. كما تشمل المشاريع تطوير تقنيات تخزين الطاقة وإنتاج الهيدروجين الأخضر، والذي يُعتبر وقود المستقبل ومصدراً مهماً للعملة الصعبة من خلال التصدير إلى الأسواق الأوروبية.

٢. القطاع الزراعي والأمن الغذائي

يشكل التعاون في المجال الزراعي أحد الركائز المهمة للشراكة الاقتصادية، خاصة في ضوء التحديات المناخية وقضايا الأمن الغذائي العالمي. الهند تُعتبر من الدول الرائدة في تطوير التقنيات الزراعية المتقدمة والبذور المحسنة، بينما تمتلك مصر موارد مائية وأراضي زراعية يمكن تطويرها باستخدام التقنيات الحديثة.

مشاريع التعاون المخطط لها تشمل تطوير ١,٥ مليون فدان من الأراضي الصحراوية باستخدام تقنيات الري الذكي والزراعة المحمية، وإنشاء مراكز أبحاث مشتركة لتطوير أصناف محاصيل مقاومة للجفاف والملوحة. كما تشمل إقامة مصانع للأسمدة المتطورة ومعامل لإنتاج البذور المحسنة.

٣. القطاع المصرفي والتكنولوجيا المالية

يشهد القطاع المصرفي والتكنولوجيا المالية نمواً متسارعاً في التعاون بين البلدين، خاصة مع دخول بنوك هندية كبرى إلى السوق المصرية وتطوير حلول مالية رقمية متقدمة. البنك الهندي الحكومي (State Bank of India) افتتح فروعاً في مصر لتسهيل التمويل التجاري والاستثماري، كما تعمل عدة شركات هندية للتكنولوجيا المالية على تطوير منصات دفع رقمية للسوق المصرية.

المشاريع المستقبلية في هذا القطاع تشمل إطلاق نظام دفع رقمي موحد يربط بين النظامين المصرفيين في البلدين، وتطوير منصات للتمويل الأصغر والشمول المالي، وإقامة مراكز لتطوير التكنولوجيا المالية في المدن الجديدة المصرية.

سادساً: الآثار والدلالات السياسية للتقارب الاقتصادي

١. البعد الجيوسياسي للشراكة الاقتصادية

تتجاوز العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية نطاق التجارة والاستثمار لتصبح جزءاً من استراتيجية جيوسياسية أوسع لكلا البلدين. بالنسبة للهند، تمثل مصر نقطة دخول استراتيجية إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية، حيث يمكن للشركات الهندية استخدام مصر كقاعدة تصنيعية وتوزيعية للوصول إلى أسواق يزيد عدد سكانها عن ١,٥ مليار نسمة. كما أن موقع مصر الجغرافي الفريد وسيطرتها على قناة السويس يجعلانها شريكاً مثالياً في مبادرة طريق الحرير البحري التي تدعمها الهند كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

من الناحية المصرية، تُعتبر الشراكة مع الهند جزءاً من استراتيجية التنويع الاقتصادي والسياسي، حيث تسعى مصر إلى تقليل اعتمادها على الشركاء التقليديين والبحث عن بدائل استثمارية وتجارية جديدة. الهند، كقوة اقتصادية صاعدة وعضو في مجموعة بريكس، تقدم نموذجاً تنموياً مختلفاً عن النماذج الغربية التقليدية، مما يتماشى مع توجهات مصر نحو بناء شراكات أكثر توازناً وعدالة.

٢. تأثير الشراكة على التوازنات الإقليمية

تلعب العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية دوراً مهماً في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالحضور الهندي المتزايد في مصر يساهم في كسر الهيمنة التقليدية للقوى الغربية والخليجية على الاقتصاد المصري، مما يمنح مصر هامش مناورة أوسع في سياساتها الاقتصادية والخارجية.

كما أن نجاح النموذج التعاوني المصري الهندي يمكن أن يكون مثالاً يحتذى به لدول أخرى في المنطقة، خاصة في ظل البحث عن بدائل للاستثمار والتمويل التنموي. هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة في ضوء التحديات الاقتصادية التي

تواجهها معظم دول المنطقة والحاجة إلى شركاء اقتصاديين جدد يقدمون نماذج تنموية مبتكرة ومستدامة.

كما أن نجاح النموذج التعاوني المصري الهندي يمكن أن يكون مثالاً يُحتذى به لدول أخرى في المنطقة، خاصة في ظل البحث عن بدائل للاستثمار والتمويل التنموي. هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجهها معظم دول المنطقة والحاجة إلى شركاء اقتصاديين جدد يقدمون نماذج تنموية مبتكرة ومستدامة.

٣. الأبعاد الأمنية والاستراتيجية للشراكة

تحمل الشراكة الاقتصادية المصرية الهندية أبعاداً أمنية واستراتيجية مهمة، خاصة في مجال أمن الطاقة والغذاء. فالتعاون في مجال الطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر لا يساهم فقط في تحقيق الأهداف البيئية، بل يعزز أيضاً من الأمن الطاقوي لكلا البلدين ويقلل من اعتمادهما على واردات الطاقة التقليدية. كما أن التعاون في المجال الزراعي والغذائي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي الإقليمي، خاصة في ضوء التحديات المناخية المتزايدة.

من ناحية أخرى، تساهم الاستثمارات الهندية في تطوير القطاعات الاستراتيجية المصرية مثل الاتصالات والتكنولوجيا المالية في تعزيز الأمن السيبراني والاقتصادي لمصر. كما أن التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية والأمنية، وإن كان محدوداً حالياً، قد يشهد تطوراً مستقبلياً خاصة مع تنامي التحديات الأمنية في المنطقة.

سابعاً: آفاق التعاون المستقبلي والفرص الاستثمارية (٢٠٢٥- ٢٠٣٥)

١. المشاريع الاستراتيجية المخطط لها

تشير التوقعات والخطط الاستراتيجية لكلا البلدين إلى أن العقد القادم (٢٠٢٥-٢٠٣٥) سيشهد تطوراً كبيراً في حجم ونوعية التعاون الاقتصادي. المشاريع المخطط لها تشمل تطوير مدينة صناعية متخصصة للشركات الهندية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمساحة تزيد عن ٥٠ كيلومتر مربع وباستثمارات متوقعة تتجاوز ١٠ مليارات دولار خلال العقد القادم.

كما تشمل الخطط المستقبلية إنشاء مجمع متكامل للصناعات البتروكيماوية والكيماوية المتقدمة، والذي سيضم وحدات إنتاج لمختلف المواد الكيماوية الأساسية والمتخصصة. هذا المجمع، الذي تبلغ تكلفته المتوقعة ١٥ مليار دولار، سيجعل مصر مركزاً إقليمياً لإنتاج وتصدير المواد الكيماوية إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية.

في مجال التكنولوجيا، تشمل الخطط المستقبلية إقامة مراكز للبحث والتطوير المشتركة في المدن الجديدة المصرية، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة. هذه المراكز ستوظف آلاف المهندسين والباحثين المصريين والهنود، وستساهم في تطوير حلول تقنية مبتكرة للتحديات التنموية في المنطقة.

٢. القطاعات الواعدة للتوسع الاستثماري

- **الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية**

تُعتبر الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية من أكثر القطاعات واعدية للتعاون المستقبلي، حيث تتمتع الهند بريادة عالمية في إنتاج الأدوية الجنيسة والمواد الفعالة، بينما تمتلك مصر سوقاً كبيراً وموقعاً استراتيجياً للتصدير إلى الأسواق الأفريقية والعربية. الاستثمارات المخطط لها في هذا القطاع تتجاوز ٣ مليارات دولار خلال العقد القادم، وتشمل إقامة مصانع للأدوية المتطورة ومراكز للبحث الطبي.

- **الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية**

مع التوسع السريع في الاقتصاد الرقمي في كلا البلدين، تتزايد الفرص للتعاون في مجال التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. الشركات الهندية الرائدة في هذه المجالات تخطط لاستثمار أكثر من ٢ مليار دولار في تطوير منصات رقمية متقدمة للسوق المصرية والإقليمية. هذه الاستثمارات ستساهم في تطوير النظام المصرفي المصري وتعزيز الشمول المالي.

- **الصناعات الغذائية والزراعة التكنولوجية**

يشهد قطاع الصناعات الغذائية والزراعة التكنولوجية اهتماماً متزايداً من المستثمرين الهنود، خاصة مع تنامي الوعي بأهمية الأمن الغذائي والاستدامة البيئية. المشاريع المخطط لها تشمل إقامة مجمعات صناعية متكاملة لتجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية، باستخدام أحدث تقنيات الحفظ والتغليف. كما تشمل

تطوير مزارع ذكية تستخدم تقنيات الإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية وتقليل استهلاك المياه.

٣. التحديات المتوقعة وسبل مواجهتها

رغم الآفاق الإيجابية للتعاون الاقتصادي، تواجه العلاقات المصرية الهندية عدة تحديات تحتاج إلى معالجة فعالة. من أبرز هذه التحديات:

- **التحديات الإجرائية والبيروقراطية:**

تُعد البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة واحدة من أبرز العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب في مصر، بما في ذلك الشركات الهندية، وتتضمن هذه التحديات صعوبة في تأسيس الشركات، وتأخر الفحص الضريبي لسنوات طويلة مما يفرض أعباء مالية إضافية، وصعوبة في فتح الحسابات البنكية للشركات. هذه العوائق لا تقتصر على إحباط المستثمرين الجدد، بل قد تدفع الشركات القائمة إلى مغادرة السوق، كما تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي ٢٣٠٠ شركة غادرت مصر إلى دبي بسبب هذه المشاكل الإدارية.

- **التأثيرات الجيوسياسية:**

يمكن للصراعات الجيوسياسية في المنطقة أن تؤثر على العلاقات التجارية، فعلى الرغم من أن الصراع بين الهند وباكستان قد لا يؤثر بشكل مباشر على السلع الاستراتيجية في الوقت الحالي، إلا أن أي تصعيد مستقبلي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع حيوية مثل الأرز والتوابل التي تستوردها مصر من الهند. هذا الوضع يمثل في الوقت نفسه فرصة لمصر، حيث يمكن أن تستفيد من بحث الشركات العالمية عن بدائل لسلاسل التوريد المتأثرة، مما يتيح لها جذب استثمارات جديدة إذا ما نجحت في تحسين بيئتها الاستثمارية.

ثامناً: التوصيات الاستراتيجية لتعزيز التعاون

١. على المستوى الحكومي

يتطلب تطوير العلاقات الاقتصادية إلى مستواها الأمثل اتخاذ إجراءات حكومية منسقة على عدة مستويات. أولاً، ضرورة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الثنائي، من خلال تحديث اتفاقيات الاستثمار وتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وتقديم حوافز خاصة للمشاريع الاستراتيجية. ثانياً، تعزيز التعاون في مجال التمويل التنموي من خلال إنشاء صندوق استثماري مشترك برأسمال ٥ مليارات دولار، يهدف إلى تمويل المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

ثالثاً، تطوير اتفاقية تجارة حرة شاملة تغطي السلع والخدمات والاستثمار، مع إعطاء أولوية خاصة للمنتجات عالية القيمة المضافة والخدمات التقنية المتقدمة. رابعاً، إقامة مناطق اقتصادية خاصة مخصصة للشركات الهندية، تتمتع بحوافز ضريبية وجمركية مميزة وإجراءات إدارية مبسطة.

٢. على مستوى القطاع الخاص

يحتاج القطاع الخاص في كلا البلدين إلى لعب دور أكثر فعالية في تطوير العلاقات الاقتصادية. هذا يشمل تأسيس مجلس أعمال مصري هندي قوي يضم كبار رجال الأعمال والمستثمرين، ويعمل على تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة

وإزالة العوائق التي تواجه الأعمال الثنائية. كما يشمل تطوير شراكات استراتيجية طويلة المدى بين الشركات الكبرى في كلا البلدين، خاصة في القطاعات التقنية المتقدمة.

إضافة إلى ذلك، تحتاج الشركات إلى الاستثمار بشكل أكبر في برامج التدريب وتطوير المهارات، لضمان توفر الكوادر المؤهلة لتشغيل المشاريع الاستثمارية الجديدة. كما تحتاج إلى تطوير استراتيجيات تسويقية أكثر فعالية للتعريف بمنتجاتها وخدماتها في السوق الأخرى.

إجمالاً، يمكن تقديم عدد من التوصيات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والهند:

- **تنويع الصادرات المصرية:** يجب على مصر أن تعمل بجد على تنويع سلتها التصديرية إلى الهند، وعدم الاعتماد على سلع قليلة مثل الوقود والزيوت المعدنية .ينبغي استغلال الميزة التنافسية في السلع الزراعية والمواد الكيماوية والمنسوجات، وتكثيف جهود الترويج لهذه المنتجات في السوق الهندية.
- **تسريع الإصلاحات الإجرائية:** لتحقيق الأهداف الاستثمارية الطموحة بفاعلية وسرعة، لابد من معالجة التحديات الهيكلية في بيئة الأعمال من تسريع الإصلاحات الإجرائية، وتبسيط عملية تسجيل الشركات، وتسهيل فتح الحسابات البنكية للمستثمرين الأجانب. كما يمكن لإطلاق منصة إلكترونية موحدة للشركات أن يسرع من الإجراءات بشكل كبير.
- **تحديد أولويات التعاون:** ينبغي التركيز على المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية، لا سيما في قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. حيث أن هذه المشاريع لا تجذب استثمارات ضخمة فحسب، بل تسهم أيضاً في نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة، مما يخدم أهداف التنمية المستدامة في مصر.

الخاتمة

تشير القراءة التحليلية لمسار العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى اليوم إلى أن هذه العلاقة قد انتقلت من مستوى المبادلات التجارية المحدودة ذات الطابع الرمزي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية ذات الطابع المؤسسي والمتعدد الأبعاد، بحيث باتت تمثل إحدى أهم أنماط التعاون الاقتصادي بين دولتين من الجنوب العالمي. وقد ساهمت الإرادة السياسية الواضحة من الجانبين، المدعومة برؤية استراتيجية مشتركة، في دفع هذه

العلاقات إلى آفاق غير مسبوقة، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة ما يزيد عن ١٥ مليار دولار سنوياً في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس رسوخ الثقة المتبادلة وارتفاع سقف التطلعات المستقبلية.

لقد جسدت الاستثمارات الهندية في مصر، وفي مقدمتها مشروع شركة TCI Sanmarفي قطاع البتروكيماويات، نموذجاً ناجحاً لتكامل المصالح الاقتصادية بين الجانبين، حيث مثل المشروع أكبر استثمار أجنبي مباشر في هذا القطاع الحيوي، وأسهم في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد المصري وخلق فرص عمل وتوطين خبرات تكنولوجية. كما جاء الإعلان عن استثمارات جديدة تتجاوز ٢,٥ مليار دولار من خلال صندوق التنمية الهندي ليؤكد تصاعد الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على استقطاب رؤوس الأموال الخارجية، فضلاً عن قدرته على استيعاب مشروعات ضخمة في قطاعات متقدمة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي.

من زاوية أعمق، فإن هذه الشراكة لا تنحصر في بعدها الاقتصادي فحسب، بل تحمل دلالات سياسية وجيوسياسية بالغة الأهمية، إذ تمثل نموذجاً للتعاون جنوب–جنوب، في وقت تتزايد فيه الدعوات العالمية لإعادة صياغة التوازنات الاقتصادية والبحث عن مسارات أكثر عدالة واستدامة للتنمية. إن صعود مصر

والهند ضمن مصاف القوى الاقتصادية الصاعدة يمنحهما دوراً محورياً في صياغة ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويتيح لهما تقديم نموذج عملي للتعاون القائم على المنفعة المتبادلة والاحترام المتكافئ بعيداً عن علاقات التبعية التقليدية التي ميزت الاقتصاد العالمي لعقود طويلة.

كذلك تؤكد المؤشرات الراهنة أن العقد القادم (٢٠٢٥–٢٠٣٥) سيشكل مرحلة انتقالية نوعية في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ من المتوقع أن تنتقل بؤرة التعاون من القطاعات التقليدية كالتجارة والبتروكيماويات إلى مجالات استراتيجية متقدمة مثل الاقتصاد الرقمي، والصناعات الدفاعية، والطاقة الخضراء، وصناعات أشباه الموصلات، وهي قطاعات من شأنها أن تُعيد تشكيل

الخريطة الاقتصادية لمصر والهند على حد سواء. غير أن بلوغ هذه المستهدفات الطموحة يظل رهناً بقدرة الجانبين، على توفير البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة، ومعالجة التحديات الهيكلية المتمثلة في البيروقراطية، وتطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة رأس المال البشري.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية تقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من النمو والتطور الاستراتيجي، مرحلة تحتم على صانعي القرار في القاهرة ونيودلهي صياغة رؤية بعيدة المدى تستند إلى استغلال المزايا النسبية لكل طرف؛ فمصر بما تمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي وبنية تحتية لوجستية متنامية قادرة على أن تكون بوابة للمنتجات والتكنولوجيا الهندية نحو أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، في حين تمتلك الهند قاعدة تكنولوجية وصناعية متقدمة قادرة على أن تمد مصر بالتكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتحقيق قفزات نوعية في مسارها التنموي.

وبذلك، فإن نجاح هذه الشراكة لن يكون مكسباً ثنائياً فحسب، بل سيمثل إضافة جوهرية لتجربة التعاون بين دول الجنوب العالمي، ويقدم نموذجاً يُحتذى به في كيفية توظيف التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة في

النظام الدولي. إن ما يميز هذه العلاقة هو أنها لا تقوم فقط على الأرقام والمؤشرات الاقتصادية، بل على إرادة سياسية واضحة وإدراك متبادل لأهمية الاستثمار في المستقبل المشترك، وهو ما يجعلها مرشحة لتكون إحدى أبرز الشراكات الاقتصادية في العالم النامي خلال العقود المقبلة.

شكرا لمطالعتكم

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. البورصة. "مصر والهند تبحثان تعزيز التعاون في مجالات التعهيد وبناء القدرات"، https://www.alborsaanews.com/2025/08/25/1910503

٢. بوابة الأهرام بيزنس. "مصر تعزز صناعة الدواء الحيوي وأدوية الأورام"، ١٩ أغسطس ٢٠٢٥ . https://business.ahram.org.eg/News/3209.aspx,

٣. الهيئة العامة للاستعلامات. "حركة عدم الانحياز"، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣ . https://beta.sis.gov.eg/ar/علاقات-دولية/مصر-والمنظمات-الدولية/حركة-عدم-الانحياز/

٤. استثمار عربي. "مصر والهند تخططان لزيادة التبادل التجاري إلى ١٢ مليار دولار"، https://estsmararabe.com/مصر-والهند-تخططان-لزيادة-التبادل-التج/

٥. العربية.نت. "مصر تستهدف استقطاب استثمارات هندية بملياري دولار حتى نهاية ٢٠٢٦ ." https://www.alarabiya.net/aswaq/exclusive/2025/08/21/مصر-تستهدف-استقطاب-استثمارات-هندية-بملياري-دولار-حتى-نهاية-٢٠٢٦

٦. القاهرة الإخبارية. "عوامل محفزة.. ماذا يستثمر الهنود في مصر؟"، ٢٥ يونيو ٢٠٢٣ . https://alqaheranews.net/news/31257/عوامل-محفزة-ماذا-يستثمر-الهنود-في-مصر

٧. وزارة الخارجية المصرية. "دور حركة عدم الانحياز ." https://www.mfa.gov.eg/ar/ForeignPolicies/SectionDetails/62

٨. سكاي نيوز عربية. "اتفاق بين الهند ومصر بـ٨ مليارات دولار لبناء مصنع للهيدروجين ." https://www.skynewsarabia.com/business/1542557-اتفاق-الهند-ومصر-بـ٨-مليارات-دولار-لبناء-مصنع-للهيدروجين

٩. أندرسن إيجيبت. "البيروقراطية وعوائق الاستثمار في مصر: رؤية شاملة لتعزيز بيئة ." https://eg.andersen.com/ar/البيروقراطية-عوائق-الاستثمار-مصر/

١٠. سعد الدين السيد، رانيا سليمان. المحدد الاقتصادي في العلاقات المصرية الهندية في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٤. المكتب العربي للمعارف، ٢٠٢١.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

11. Adam, Hebatallah and Srishti. "The Strengthening of India-Egypt Relations." South Asian Voices, August 1, 2023. https://southasianvoices.org/the-strengthening-of-india-egypt-relations/
12. Amwal Al Ghad English. "Egypt's Investment Min. explores trade opportunities with India." AmwalAlGhad.com, 2025. https://en.amwalalghad.com/egypts-investment-min-explores-trade-opportunities-with-india/
13. Arab News. "Egypt, India reaffirm $12bn trade target during ministerial meeting." March 19, 2025. https://www.arabnews.com/node/2594125/
14. Egyptian Government Information System (SIS). "Egypt, India discuss deepening economic partnership," 2025. https://www.sis.gov.eg/Story/206638/Egypt%2C-India-discuss-deepening-economic-partnership?lang=en-us
15. Embassy of India, Cairo. "Economic & Commercial Relations.", https://www.eoicairo.gov.in/page/economic/
16. Embassy of India, Cairo. "India-Egypt.", https://www.eoicairo.gov.in/page/india-egypt/
17. Embassy of India, Cairo. "Trade Agreement.", https://mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/7619/Trade+Agreement
18. India-Briefing.com. "India-Egypt Bilateral Trade and Investment Profile." https://www.india-briefing.com/doing-business-guide/india/trade-relationships/india-egypt-bilateral-trade-and-investment-profile
19. IPIS. "The Gaza Crisis and the India-Middle East-Europe Economic Corridor." Accessed August 25, 2025. https://www.ipis.ir/en/subjectview/734328/the-gaza-crisis-and-the-india-middle-east-europe-economic-corridor
20. Khalid, Mohammed. "India and Egypt: civilisational affinities to vibrant economic cooperation in 21st century." Journal of Contemporary Asia, April 2014. https://www.researchgate.net/publication/340395486_India_and_Egypt_civilisational_affinities_to_vibrant_economic_cooperation_in_21_st_century
21. Kumar, Nagesh. "Brief Economic Profiles of Egypt and India." RIS Discussion Paper. https://www.ris.org.in/sites/default/files/Publication/dp55_pap.pdf
22. Middle East Briefing. "Egypt and India Bilateral Trade: 2023 Status and Future Prospects," 2023. https://www.middleeastbriefing.com/news/egypt-and-india-bilateral-trade-2023-status-and-future-prospects/

23. Middle East Institute. "India and Egypt: Economic Reconstruction and Stabilization," 2017. https://www.mei.edu/publications/india-and-egypt-economic-reconstruction-and-stabilization

24. Middle East Monitor. "Reports: Egypt to loss massive revenue due to India-Middle East-EU economic corridor." September 13, 2023. https://www.middleeastmonitor.com/20230913-reports-egypt-to-loss-massive-revenue-due-to-india-middle-east-eu-economic-corridor/

25. Observatory of Economic Complexity (OEC). "Egypt (EGY) and India (IND) Trade." https://oec.world/en/profile/bilateral-country/egy/partner/ind

26. ResearchGate. "Sustenance of the Indo-Egypt relation: Dynamics Significance, and Future prospects." https://www.researchgate.net/publication/332543146_Sustenance_of_the_Indo-Egypt_relation_Dynamics_Significance_and_Future_prospects

27. Singh, Sudhanshu. "Egypt-India Economic Ties: Trade & Investment Opportunities." Middle East Briefing, March 27, 2025. https://www.middleeastbriefing.com/news/egypt-india-economic-ties-trade-and-investment-opportunities/

28. Soliman, Mohammed. "Egypt and India: Time to rebuild relations." Middle East Institute (MEI), May 26, 2022. https://www.mei.edu/publications/egypt-and-india-time-rebuild-relations

ملحق إحصائي:

البيانات الكمية للعلاقات الاقتصادية المصرية الهندية

جدول (١): تطور التجارة الثنائية (٢٠١٥- ٢٠٢٥)

- بالمليار دولار أمريكي

السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	إجمالي التجارة
2015	0.89	2.41	3.30
2016	0.76	2.18	2.94
2017	0.95	2.67	3.62
2018	1.12	3.43	4.55
2019	1.08	3.21	4.29
2020	0.94	2.87	3.81
2021	1.34	4.08	5.42
2022	1.67	5.59	7.26
2023	1.18	4.88	6.06
2024*	1.05	3.55	4.60

البيانات حتى فبراير ٢٠٢٤

جدول (٢): أكبر الاستثمارات الهندية فى مصر (حتى ٢٠٢٤)

الشركة	القطاع	قيمة الاستثمار (مليون دولار)	سنة البداية	عدد العمالة
TCI Sanmar	البتروكيماويات	1,800	2007	1,200
KAPCI Coatings	الدهانات الصناعية	150	2018	300
El Sewedy الهندية	التكنولوجيا الكهربائية	200	2015	450
Ranbaxy	الأدوية	75	2010	200
أخرى	متنوعة	1,025	متفرقة	32,850

جدول (٣): هيكل الصادرات المصرية إلى الهند(2023)

- بالمليون دولار ونسبة من إجمالي الصادرات

المنتج	القيمة	النسبة%
المنتجات البتروكيماوية	342	29.0
الأسمدة الكيماوية	267	22.6
الفوسفات الخام	198	16.8
المنسوجات والملابس	156	13.2
المنتجات الغذائية	134	11.4
أخرى	83	7.0

جدول (٤): هيكل الواردات المصرية من الهند(2023)

- بالمليون دولار ونسبة من إجمالي الواردات

المنتج	القيمة	النسبة%
المعدات الصناعية	1,220	25.0
المنتجات الكيماوية	976	20.0
الأدوية ومستحضرات طبية	732	15.0
المنسوجات والألياف	537	11.0
المعدات الكهربائية والإلكترونية	488	10.0
المنتجات الغذائية	439	9.0
أخرى	488	10.0